

التّجديد الفقهيّ عند محمّد شحرور

زينب محمّد حسين

أ.م.د. أحمد عبد خضير

www.zanb68582@jamil.comahmedph_dr@yahoo.com

الجامعة المستنصرية / كئيّة الآداب - قسم الفلسفة

المخلص

يعدّ شحرور واحدًا من المفكرين المعاصرين الذين يدعون إلى أحداث قطيعة مع الفقه التّقليديّ، إذ يرى أنّ هنالك أزمة في الفقه الإسلاميّ الموروث والتّفسير والذي لم يعدّ قادرًا على مواكبة التّطوّرات الحاصلة في الواقع المعاصر وحل مشكلاته ، لذا أخذ يدعو إلى تقديم قراءة تجديديّة معاصرة تستند إلى الأرضيّة المعرفيّة والزّمان والمكان والتّقدم العلميّ، لذا عمل على توظيف المصطلحات وصاغها صياغة تتناسب مع معلوماتنا وظروفنا في القرن العشرين.

الكلمات المفتاحيّة: شحرور - فقه - اجتهاد - تجديد - مقاصد الشّريعة

Abstract

Shahrour is one of the contemporary thinkers who began to call for a break with traditional jurisprudence, as he sees that there is a crisis in the inherited Islamic jurisprudence and interpretation, which is no longer able to keep pace with the developments taking place in contemporary reality and solve its problems. Therefore, he began to call for presenting a contemporary, innovative reading based on the cognitive foundation, time, place, and scientific progress. Therefore, he worked on

employing terminology and formulated it in a way that is consistent with our information and circumstances in the twentieth century.

Keywords: Shahrour – Jurisprudence – Ijtihad – Renewal – Objectives of Sharia

المقدمة

يعد محمد شحرور مفكرًا إسلاميًا معاصرًا يقدم لنا مشروعًا متكاملًا هدفه إصلاح الخطاب الديني ، منطلقًا من الجانب اللغوي، مركزًا على مشكلة أساسية تواجه الخطاب الإسلامي التقليدي ، والقصور على مخاطبة العالم على أساس تصالحي ومواكبة التطورات في المعارف والعلوم وفق الثقافة السائدة للقرن العشرين، ومؤكدًا على أن التجديد يجب أن يخرق الأصول التي وضعت من قبل الناس في القرون الهجرية الأولى ، والتي لاتحمل أي قدسية ، لذلك يجب قراءة التنزيل الحكيم بعيون اليوم، وليس بعيون الآخرين.

إن الهدف من البحث أنها محاولة جديدة للكشف عن أهم الموضوعات التي درسها شحرور في تجديد الخطاب في الفقه. ولأجل تحقيق غاية البحث جاءت الخطة متكونة من مقدمة وفصلين فضلاً عن خاتمة وقائمة مصادر البحث.

ويتناول البحث قراءة شحرور للفقه الإسلامي وأصول الفقه والتشريع ، فضلاً عن الاجتهاد والمقاصد الشرعية .

أما منهجية دراستي قائمة على النقد والمقارنة والتحليل .

أولاً: محمد شحرور وقراءته المعاصرة للفقه الإسلامي.

لقد ظهرت آراء شحرور في مدة سادت الفكر العربي الإسلامي مجموعة من المذاهب الفقهية ذات مواقف متشددة، وكذلك الوضع الراهن للمسلمين يحمل الكثير من المشاكل، والاختلافات الفقهية، كالذل والاستعباد والحروب والوضع المرير والعبث تحت رحمة الآخرين وتناقضات الواقع الحالي، وما يعيشه المجتمع العربي المعاصر من مشكلات ولاسيما أن الواقع الحالي لم يعد قادراً على حل مشكلاته، في ظل كل هذه الإشكالات وفي نفس الوقت نرى أن الدين الإسلامي يؤيد لنا أننا خير أمة أخرجت للناس، ولكن الواقع مختلف تماماً، وبناءً على ذلك أخذ شحرور يطرح أفكاره التي تدعو إلى إحداث قطيعة مع الفقه الإسلامي، الذي رأى فيه أنه أصبح تقليدياً ولم يعد يتماشى مع مستجدات الواقع المعاصر ولم يعد قادراً على حل مشكلاته، وكذلك العقل الفقهي التقليدي عمل على تعطيل العقل العلمي، وجعله عاجزاً عن إنتاج المعرفة، لأن تمسكنا (بالتراث) هو ما جعل منا أمة مأزومة

ومهزومة لذلك قدم مشروعه الفكري القائم على قراءة معاصرة للفكر الإسلامي التي يصنفها بأنها تحمل أفكارا تجديدية، تراعي حدود الله من جهة وتتناسب مع الواقع المعاش من جهة أخرى، مستندًا على أرضية معرفية فلسفية وعلمية معاصرة ، ومعتدا على الرؤية العقلية النقدية وموظفًا للمعارف المعاصرة .

إذ نجد شحورور في مقدمة كتابه (نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلامي) يبدأ بطرح تساؤلًا إذ يقول: "بعد أن بدأ العالم يتحول فعلاً إلى قرية صغيرة . أفلا يحق لنا أن نسأل: أين مصداقية هذه الرسالة المحمدية بعد أربعة عشر قرنًا ولاسيما نحن نتمتع عقب كل قراءة في التنزيل الحكيم صدق الله العظيم وصدق رسوله الكريم" (شحورور، نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلامي، ٢٠٠٠، صفحة ٢١).

ويستمر شحورور باحثًا عن مدى مصداقية هذه الرسالة قائلًا: " أين مصداقية هذه الرسالة، لا في مكة ويثرب فقط، بل في طوكيو وباريس ومونترويجال، وليس في القرن السابع فقط، بل في القرن العاشر والعشرين والقرن التاسعين " (المصدر السابق، صفحة ٢٢).

ويرى شحورور من حق كل مسلم أن يسأل نفسه قائلًا: " هل ما نسمعه في الإذاعات، ونراه على الشاشات ونقرؤه في الكتب و الصحف والخطابات، هو الإسلام في كينونته الذاتية، أم هو الإسلام التاريخي، الذي ساهمت في تكوينه فترات زمنية سابقة، فانطبع بطابعها الاجتماعي تارة والسياسي تارة والمذهبي بتارات أخرى؟ " (المصدر السابق، صفحة ٢٣).

وكذلك يبين لنا شحورور أن الكثير من يقول إن الإسلام شيء، وما نراه ونسمعه شيء آخر، أو إن قيل إن الإسلام شيء والمسلمون شيء آخر، يذهب شحورور قائلًا: " إن هذا يعني عندنا أمرًا واحدًا، هو أن الإسلام دين نظري يعيش في فراغ، ويتجسد فقط على صفحات الكتب، كتب القرون الذهبية الأولى، وكتب التفسير والصحاح والمسانيد والسنن، رغم ما فيها من اختلافات وخلافات، وما فيها من غوامض وإشكالات " (المصدر السابق، صفحة ٢٢).

ويستمر شحورور قائلًا: " أين مصداقية الرسالة المحمدية " ؟ وأين هو الإسلام الذي نزل وحيا على قلب رسول الله (9) منذ أربعة عشر قرنًا ؟ وأين نجده الآن ؟ (المصدر السابق، صفحة ٢٢) .

شحورور يرى أن الجواب على هذه الأسئلة مشكلة كبيرة جدًا، والتصدي لها مشكلة أكبر إذ يقول " فإن قلنا كما يقولون إن الإسلام هو واقع المسلمين " الأمة المؤمنة بالرسالة المحمدية "، صدمنا هذا الواقع، إذ لن نجد على

ظهر هذه أمة مهانة متخلفة كهذه الأمة، واقعها خير مثال للوجه النقيض الآخر لقولة تعالى: ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)) (سورة آل عمرا : آية : ١١٠).

ويستمر شحورر باحثا عن الجواب قائلًا: " وإن قلنا ابحتوا عن الإسلام في العالم كله، ابحتوا عن مثله العليا وعن أخلاقة عند جميع أمم الأرض. قامت الدنيا ولم تقعد. إذ كيف نبحت عن الإسلام عند أمم لا تؤمن أصلا بأن محمداً رسول الله ؟ " (شحرور، نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلامي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣)، وإذا كان الأمر لا هذا ولا ذاك فأين تبحت وكيف نبحت ؟ في الأزهر والزيتونة والنجف الأشرف. أم في مكة وقم وبغداد والقدس ؟ وهل نبحت عن الإسلام بعيون الشافعي ومالك. أم بعيوننا نحن اليوم ؟ وهل له نتلمس الإسلام في الكتب أم في الواقع ؟ فإن قلنا في الواقع، ففي أي واقع نعني ؟ واقع القرن السابع الميلادي، أم واقع القرن العشرين ؟ (المصدر السابق، صفحة ٢٣).

ويبين لنا شحرور أن هنالك عوائق تمنع البحث عن الإسلام قائلًا : " حتى حين نصل أخيرا إلى القول بأن البحث يجب أن يبدأ وأن ينطلق في ضوء فهم كتاب الله وتنزيله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلقه، ترانا أمام إشكاليات جديدة، وأمام أسئلة جديدة، وأمام حواجز تمنعنا من محاولة البحث عن الإسلام في آيات التنزيل الحكيم " (المصدر السابق، صفحة ٢٣). ويصرح بأن الجميع يؤمن بالرسالة المحمدية قائلًا " إن الجميع يؤمن ... وبصدق رسوله وهو يبين للناس أنه رسول الله إليهم جميعًا. وبصدق بأن الرسالة المحمدية هي الخاتم الصالحة لكل زمان ومكان إلى أن تقوم الساعة، و مع ذلك لا يجيزون أي قول لم يقله السلف، ولا يسمحون بأي فهم لكتاب الله خارج عما فهمه الطبري وابن كثير والسيوطي، ولا يقرون بأي رأي واجهتها " لم يرد في الكتب التراث " (المصدر السابق، صفحة ٢٣).

تستنتج الباحثة أن شحرور أراد أن يطرح سؤالاً واقعياً، ويبحث كل مسلم أن يسأل نفسه ويبحث عن مصداقية الرسالة المحمدية. لذلك يذهب إلى طرح تساؤلات ومحاولات البحث عن إجابات مقنعة لها، ويبين لنا أن الإسلام اليوم قد صنعتها الظروف المذهبية والسياسية والاجتماعية، وأن الإسلام الذي نعيشه في الوقت الحاضر الذي تصدره لنا مؤسسات دينية متخلفة لم يعد له مصداقية في الوقت الحالي لدى الناس. وذلك لعدد من الأسباب منها متزاجة عبر فترات زمنية وحقب تاريخية بأمور سياسية ومذهبية وصاغته بصياغتها أما الإسلام الذي يؤكد عليه القرآن الكريم على أن المسلمين خير أمة أخرجت للناس فهو غير متحقق على أرض الواقع، ولا سيما ما نلاحظه من تخلف فكري وذل والواقع المرير في البلاد الإسلامية، ويرجع شحرور بسبب تخلف الأمة الإسلامية لأنها تقرأ الإسلام بعيون الشافعي ومالك وغيرهم بدون مراعاة لسيرورة الفكر وسيرورة الواقع. وكذلك نجد في موضوع آخر من كتابه " الكتاب والقرآن " يطرح تساؤلات إذ يقول: " هل الإسلام جاء ليحيى الناس به أم ليحيوا من أجله ؟ فإذا

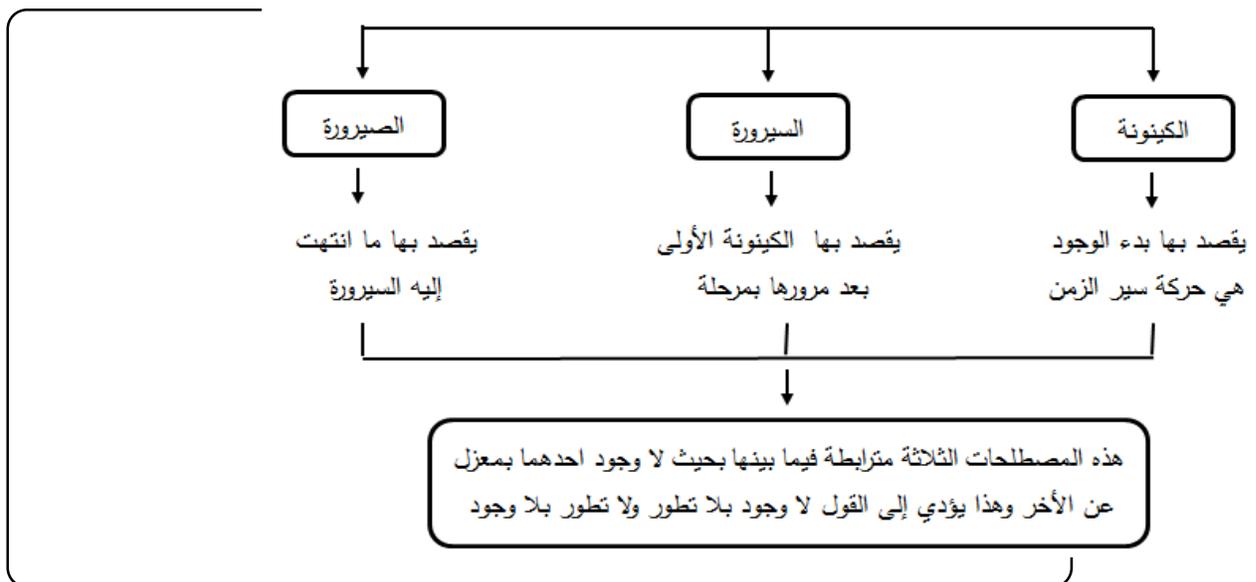
جاء الإسلام ليحيي الناس من أجله فهذا يعني أنه لا يتناسب مع فطرتهم وفرض عليهم فرضاً وسيأتي يوم يعافونه ويهربون منه. وإذا جاء ليحيوا به فهو متناسب معهم في كل زمان ومكان " (شحرور، الكتاب والقرآن، صفحة ٥٧٩).

ومن هنا يجب أن ننطلق في فهم أزمة الفقه الإسلامي الموروث والتفسير والذي أصبح يشكل عبئاً علينا حيث أصبح غير متناسب مع معلوماتنا وظروفنا في القرن العشرين إذ إن الأزمة تنطلق من خطأ في المنهج (المصدر السابق، صفحة ٥٧٩).

يمكن أن نطرح تساؤلاً: لماذا أخذ شحرور يدعو إلى التسليم بالتطور واعتباره أساساً في تجديد الفقه الإسلامي؟

إن الجواب عن هذا التساؤل حسب وجه نظر شحرور يرى أن هنالك جموداً فقهيًا وأيضاً عجزهم عن الاندماج مع العصر، لذلك نجد شحرور يؤكد إلى هنالك ضرورة ملحة إلى التسليم بالتطور، لذلك يحمل عمل على توظيف بعض المصطلحات وصياغتها صياغة حديثة تتناسب مع العصر الحالي وعمل على تقديمها بالطريقة الحديثة ومناسبة لأنه يرى أنها ترتبط مع النص الديني - القرآن الكريم - والحياة البشرية.

مخطط يوضح المصطلحات التي استخدمها شحرور في توظيف الفقه الإسلامي



إذ نجد شحورر يوضح لنا الترابط فيما بينهما إذ يصرح: " هنا نلاحظ أمرًا هامًا، هو التلازم والترابط بين المحاور الثلاثة، بحيث لا وجود لأحدهما بعيدًا عن الآخر، فالسيرورة من حيث هي حركة زمن تبقى في فراغ إن لم تقع على شيء كائن متحرك يخضع لها، ثم ينتهي ليصير بتأثيرها إلى سيرورة أخرى. والسيرورة لا تكون أبداً مع عدم وجود شيء وقعت عليه السيرورة. وهذا كله يقودنا إلى الجزم بأنه لا وجود بلا تطور ولا تطور بلا وجود " (شحورر، ٢٠٠٠، صفحة ٢٧). وأن التنزيل الحكيم لم يفصل بين هذه المحاور الثلاثة، لا بل لعله أثبت تلازمها لئلا منفصم، ويبين كيف يوظفها على اعتبار أن السيرورة هي حركة الكينونة أو الوجود. أما السيرورة فهي نهاية هذه الكينونة، ونفهم أخيراً أن إلى كينونة بلا سيرورة هي وجود بلا غاية ولا حكمة ولا هدف (المصدر السابق، صفحة ٣٠). كما في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ)) (سورة الحج : آية ٥).

فالكينونة واضحة بمعنى التراب، والسيرورة واضحة أيضاً في انتقال وتحول التراب إلى ماء " نطفة ". والسيرورة واضحة بدورها في انتهاء التراب ليصير ماء، لتبدأ بعدها سلسلة أخرى تصبح فيها النطفة كينونة تتحرك بها سيرورتها لتصير علقة، لتبدأ بعدها سلسلة ثالثة تتحول العلقة فيها إلى مضغة ... وهكذا (شحورر، القصص القرآني قراءة معاصرة، صفحة ١٦٨).

تلخص الباحثة من كل ما تقدم من أطروحات شحورر إذ ترى موقف شحورر الداعي إلى ضرورة تأويل النص القرآني، واستخراج ما فيه من معاني متجددة حسب التطور الزمني المكاني والفكري والذي ينتج ذا نفع إنساني منطلقاً من منهجية عقلية وبالاعتماد على العقل في تأويل الإشكالات .

إن النتيجة التي أراد شحورر أن يصل إليها هي تأكيد على ضرورة الربط بين الوجود والتطور، والتي بوصفها في عادة صياغة الكثير من الإشكالات والمواضيع المهمة في الحياة الإنسانية والتي بحاجة إلى حلول ولاسيما أن مثل هكذا مواضيع يكون لها جذور من التراث التقليدي، وأن العائق الحقيقي إمام تقدم المجتمعات العربية والفكر العربي في كل مجالاته، هو مبدأ المحافظة على التراث والهوية، ورفض كل محاولة تجديدية نقدية والاعتماد على مفاهيم الفقه التقليدي دون تجديد أو إبداع، لذلك يرفض شحورر المرجعية الفقهية القديمة وتقليد السلف ويرفض توظيف الديني لخدمة أي مشروع سياسي.

إذ يقول: " إننا نرى بوضوح ، كيف يتخبطون محاولين الحفاظ على هذه الثقافة، بالتركيز وبشدة على الشعائر (إقامة الصلاة / الصيام / الحج) علماً أن هذه الشعائر لا تدخل في الثقافة، وإنما تحدد هوية الانتماء إلى الرسالة المحمدية، وأن ما يدخل في الثقافة هو التشريع وحقوق الإنسان، بإضافة أمور على الشعائر بدعوى أنها ثابتة

كالحجاب الشرعي، علمًا أن الحجاب أعراف وتقاليد لا علاقة له بالإسلام ولا بالإيمان، ومع ذلك فقد جعلوا منه شعار سياسيًا، بتغييب الحرية الإنسانية وحقوق الإنسان في أطروحاتهم، بطرح شعار حاكميه الله الذي ألغى بدوره كل مفهوم للخيار الإنساني " (شحرور، القصص القرآني قراءة معاصرة، صفحة ١٦٨).

وكذلك في موضع آخر نلاحظ شحرور في كتابة (القصص القرآني قراءة معاصرة) يؤكد لنا على رفض العقل النقدي بل يذهب إلى اتهام بالفسوق من قبل أصحاب التراث، وهذا يؤدي إلى عدم التجديد الفقهي والجمود الفكري إذ يوضح ذلك قائلًا: " وفي حكم الحركية الإسلام فالإنسان والعقل ودورهما في التعامل مع رسالة الوحي مدانان سلفا بالكفر والفسوق، فمحاولة توليد عقل إسلامي نقدي جديد مدانًا مسبقًا، وحينئذٍ فإن إمكانية إيجاد شرعية لحراك يساهم في صياغة عقل نقدي كهذا مثقلة بعبء إثبات صلاحياتها بسبب اشتراط العقل السلفي قياس كل ما هو جديد (البدعة) على الموروث أولاً. وثانياً فإن هذه المحاولة مثقلة بعبء مضاعف، فينبغي لها بسبب حداثة عهدها أن تظهر مجهودًا أكثر من غيرها، ومردودًا يميز ويظهر نجاعة الانقلاب على العقل السلفي الذي لا يحتاج إلى تبرير كهذا لأنه أثبت جدواه تاريخيًا " (شحرور، ٢٠٠٧، صفحة ١٦).

لذلك نجد أن شحرور يؤكد لنا على أنه ليس من حق الفقهاء التحريم، وأن الله سبحانه وتعالى هو صاحب الحق وحده، ويجب أن يكون منكورا في القرآن الكريم، ولا يمكن لأي أحد تحريم شيء لم يأت ذكر هذا التحريم في القرآن، لذلك يجب على الفقهاء أن يعد هذه الحقيقة وعدم التغاضي عنها وهذا ما يؤكد شحرور في مؤلفته " تجفيف منابع الإرهاب " اذ يصح قائلًا: " لذا فإن المحرمات أغلقت بالرسالة المحمدية، وكل افتاءات التحريم لا قيمة لها، ولو كان عددها بالمئات، إما غير الله ابتداء بالرسول و انتهاء بالهيئات التشريعية، فهي تأمر وتنهاي " (شحرور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٦).

ثانيا : التشريع عند شحرور.

يرى شحرور أن تدهور حال المسلمين يرجع إلى تبنيهم للمنظومة الأصولية التي صاغها الشافعي، وكذلك الفقهاء الذين يقولون حسب اعتقادهم وفهمهم لا يمكن تأويل الكتاب والسنة وأخطائهم إلى العقل ، لذلك يؤكد شحرور على مصادر التشريع وضرورة فهمها فهما صحيحا وفق المتغيرات الإنسانية والفكرية والتطور الزمني والمكاني.

إذ نجد شحرور في كتابه (الكتاب والقرآن) يوضح لنا ماذا يقصد بالتشريع الإسلامي إذ يقول: " هو تشريع مدني إنساني ضمن حدود الله. حيث أنه في بعض حالاته مكن أن يقف هذا التشريع على الحدود. وفي معظم الحالات ضمن الحدود، لذا فهو تشريع حنفي "متطور" يتناسب مع رغبات الناس ودرجات تطوره التاريخي والاجتماعي

والاقتصادي والسياسي " ويقر بأعراف الناس. إن تجاوز حدود الله لا يجوز أن يخضع للتجربة من قبل الناس ليتأكدوا من صلاحيته، حيث أن نتيجة هذه التجربة ستكون الخيبة والفشل، الآن الله من على الناس وأعطاهم الحدود التي يجب أن يعملوا ضمنها لمصلحتهم الخاصة وذكر أن تجاوز حدود الله فيه ظلم كبير (شحرور، الكتاب والقرآن، صفحة ٥٨٠). كقوله تعالى: ((وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ)) (سورة الطلاق: آية ١).

مصادر التشريع عند محمد شحرور:

أ- الكتاب:

في آيات أم الكتاب توجد الحدود، والعبادات جزء منها وكذلك الوصايا والتعليمات والآيات المرحلية، فعلينا أن نفرق ونفرز آيات الحدود على حدة لأنها أساس التشريع، والعبادات أساس التقوى الفردية، والوصايا أساس الأخلاق التقوى الاجتماعية والتعليمات (يا أيها النبي) والآيات المرحلية الآن هذه الأقسام تعلمنا التشريع (شحرور، الكتاب والقرآن، صفحة ٥٨١).

وآيات أساس التشريع وليست عين التشريع، حيث يجب الوقوف عندها لا عليها ويمكن الوقوف عليها في بعض الحالات. لذا فالقول بأن لا مجال للاجتهاد فيما ورد فيه نص بالنسبة للحدود قول لا يصح. وبالنسبة للأشياء التي لم ترد في حدود الله علينا وضع حدود وعلينا وضع حدود بأنفسنا وهذه الحدود بحد ذاتها متغيرة مثل ضرائب الدخل (المصدر السابق، صفحة ٥٨١).

ب- السنة:

لها نوعان: سنة الحدود والوصايا وهي طاعة متصلة. أما الباقي فهو ضمن الطاعة المنفصلة أي طاعة الرسول (9) في حياته وسنته وهي منهج في الحركة بين الحدود أو الوقوف عليها أو وضع حدود مرحلية في أمور لم ترد في الكتاب وهو بهذا كان الأسوة الحسنة ويجب علينا أن نقلده في الاجتهاد لأنه فتح لنا الباب بنفسه (المصدر السابق، صفحة ٥٨٢).

ج- القياس:

إن قياس الشاهد على الغائب هو قياس باطل ومجحف. فلا يصح أن نقيس أي مجتمع معاصر على المجتمع الذي عاش فيه النبي (9) وإلا فإننا نقع في الوهم. أما القياس الحقيقي فهو قياس الشاهد على الشاهد ضمن الحدود. أما الشاهد الأول فهو البيانات المادية الموضوعية، والشاهد الثاني هو الناس الأحياء الذين سيقاس من

أجلهم. مثال : منع التدخين ، فالشاهد الأول هو المعلومات الطبية والإحصائية حول التدخين والشاهد الثاني هو الناس الذين سيطبق عليهم قانون منع التدخين. وعلينا أن نعلم أن الأحداث الإنسانية تتشابه ولكنها لا تتطابق أبدًا (المصدر السابق، صفحة ٥٨٢).

د- الإجماع:

هو إجماع أكثرية الناس على قبول التشريع المقترح بشأنهم، وهم سيلتزمون بهذا الإجماع بتطبيق هذا التشريع، لذا فإن المجالس التشريعية المنتخبة والمنابر التشريعية الحرة وحرية التعبير عن الرأي هي جزء لا يتجزأ من النظام السياسي في الإسلام وذلك حتى يتحقق مفهوم الإجماع وهذا هو المفهوم الحقيقي للديمقراطية التشريعية وحرية التعبير عن الرأي ضمن الحدود (شحرور، الكتاب والقرآن، صفحة ٥٨٢). إن المفهوم الموروث بأن الإجماع هو ما أجمع عليه السلف أو جمهور الفقهاء هو مفهوم وهمي. فقد أجمع هؤلاء العلماء على أمور تخص الناس في حياتهم وضمن مشاكلهم الخاصة بها وليس لنا علاقة بهم. نرى أن المذاهب الفقهية الموروثة إذا كان فيها أمور تتناسبنا حالياً أخذناها بغض النظر عن مؤلفها، وإذا وجدناها لا تتناسب مع ظروفنا تركناها دون حرج ويمكن الاعتماد على الفقهاء في الأمور المتعلقة في فقه العبادات مع ترك العنت والتزمت (المصدر السابق، صفحة ٥٨٢).

ذ- التعريف بالجريمة حسب الزمان والمكان :

يرى شحرور أنه يجب على المشروع الإسلامي تعريف الجرائم التي تتطلب تطبيق حدود الله "الحد الأعلى" ووضع توصيف واضح لها. وهذا التعريف والتوصيف يتغير من مكان لآخر ومن زمان لآخر. يمكن في بعض الحالات إلغاؤه والاكتفاء بالعقوبات الأدنى ويمكن في بعض الحالات الاستثنائية التأكيد عليه وتوسيع مجاله. وبهذا نكون قد اتبعنا سنة النبي (9) في الحدود. وفي هذه الحالة يمكن أن تقع ألف حادثة سرقة وتقطع يد واحدة، والبقية يأخذون عقوبات أخف من ذلك قد تصل حتى الإعفاء.

وكذلك القتل فيمكن أن تقع مئة حادثة قتل ويعدم شخص واحد والباقي يسجن أو يعاقب بعقوبة أخف من القتل (المصدر السابق، صفحة ٥٨٢).

يقدم لنا شحرور الشروط التي يجب أن تتوفر في التشريع الإسلامي المعاصر:

- ١) فهم اللسان العربي على أنه خال من المترادفات ، وأن أي نص لغوي من الكتاب أو من خارج الكتاب لا يفهم إلا على نحو يقتضيه العقل.
- ٢) استيعاب الأرضية العلمية للعصر الذي يعيش فيه المشرعون.
- ٣) استيعاب القوانين الاقتصادية والاجتماعية للعصر الذي يعيش فيه.
- ٤) اعتبار علماء الطبيعة بكل فروعها " هندسة - طب - فلك - فيزياء - كيمياء " هم الساعد الأيمن للمشرع.
- ٥) الاعتماد كلياً قبل إصدار أي حكم بقياس شاهد على شاهد على توفر البيئات المادية. لذا فإن علماء الإحصاء بالذات هم شركاء المشرعين الذين لا غنى للمشرع عنهم.
- ٦) إذا تغير أحد الشواهد - وهنا هي الظروف الموضوعية - فيعاد النظر بالأحكام.
- ٧) اعتبار أن قاعدة " إن صح الحديث فهو مذهبي " ليست صحيحة دائماً لأن صحة الحديث لا تعني أنه مطلق. (شحرور، الكتاب والقرآن، صفحة ٥٨٢)
- ٨) عدم التقيد بأي مذهب فقهي تاريخي مهما كان نوعه.
- ٩) اعتبار الأعراف التي هي بنية فوقية لبنية تحتية هي العلاقات الاقتصادية والإنتاجية والبيئة هي موجه التشريع.
- ١٠) عدم النسيان مطلقاً أن أساس التشريع الإسلامي والحياة الإسلامية هو الحرية والإباحة.
- ١١) يجب عدم نسيان أن الإسلام دين حنيف، فأى تشريع يعرقل مسيرة التقدم في المجتمع والعدالة النسبية، فعلياً أن ننحرف عنه " نميل عنه " دون الخروج عن الحدود.
- ١٢) يجب على المشرعين المعاصرين تدقيق مبادئ فقهيين شائعين. (المصدر السابق، صفحة ٥٨٢)

ثالثاً : الاجتهاد وموقف شحرور منه .

أهمية الاجتهاد ونبذ الموروث في مهم التنزيل الحكيم إن شحرور أراد فتح باب الاجتهاد المغلق ونبدأ الموروثات التي ورثها المسلمون سابقاً، وأن يكون طرح الإشكالات تناسب مع الزمن الراهن.

يرى ضرورة اختراق الكثير مما يسمى بالثوابت في المنظومة التراثية، ولاسيما ما يسمى بالفقه وأصوله التي وضعها أناس عاشوا في القرون الهجرية الأولى وهي برأينا لا تحمل أي قدسية لأنها تمثل المنظومة القانونية للدولة التي نشأت في ظلها، وبذلك فهي متجاوزة زمنياً ومعرفياً (شحرور، ٢٠٠٧، صفحة ١٦) ، لهذا نحن لن نتمكن من تجديد الفقه والفكر الإسلامي عامة إذا لم يتم اختراق هذه الثوابت المتجاوزة معرفياً، وقد كان سبب اختراقنا لهذه

الثابت إننا رأينا إن الكثير من أطروحات التجديد الموجودة في الساحة الفكرية لا معنى لها ولا تؤتي ثمارها، لأنها تكرر للذات وللself وهي مجموعة من الخطابات والكلمات الرنانة بدون أي معان أو أفكار مفيدة أي إن الثقافة الإسلامية تعيد إنتاج نفسها إلى اليوم حتى في وسائل الاتصال المعاصرة، لأن أي تجديد لا يسمى تجديداً إلا إذا تم فيه اختراق الأصول (المصدر السابق، صفحة ١٦).

وكذلك علينا أن ندرك حقيقة تاريخية هامة جدا تتمثل في أن التاريخ الإنساني حسب التنزيل الحكيم يمكن تقسيمه إلى مرحلتين : المرحلة الأولى مرحلة الرسالات التي انتهت برسالة محمد (9)، وهي الرسالة التي نسخت فيها الرسالات السابقة لها والمرحلة الثانية مرحلة ما بعد الرسالات التي نعيشها نحن وقد ختمت الرسالة المحمدية التشريع الإلهي والنسخ الإلهي وبدأت بالتشريع الإنساني والنسخ الإنساني (المصدر السابق، الصفحات ١٦-١٧).

لذلك أراد شحرور فهم التنزيل الحكيم ويسعى من خلال ذلك إلى تجديد الفقه الإسلامي، إذ بين لنا ماذا يقصد بالتنزيل في كتابة دليل القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم قائلاً: " هو نقلة موضوعية للوحي خارج الوعي الإنساني، جرى فيها تنزيل ما تم إنزاله على مدى ثلاثة وعشرين عاماً، بحيث جاء التنزيل للقرآن متفرقاً بعد إنزاله الذي تم دفعه واحدة في شهر رمضان أي على مراحل " (المصدر السابق، صفحة ٨٤).

ترى الباحثة أن شحرور أراد إعطاء فهم جديد للتنزيل الحكيم منطلقاً من هذا الفهم في محاولة استنباط أحكام شرعية جديدة لذلك يرى ضرورة نبذ بعض الموروثات التي ورثها المسلمون في هذا العصر عن سبقوهم ولاسيما أنها لم تعد تتوافق مع العصر الحالي وأنها أصبحت لا تتناسب مع التطور بل أصبحت عائقاً أمام فهمنا القرآن الكريم فهما صحيحاً وعدم معرفة المعارف الموجودة فيه بسبب الجمود الفكري والتمسك بالموروث والابتعاد عن استخدام العقل في توضيح القضايا المطروحة في هذا الزمن، وإنا حسب فهمي لهذا الموضوع أجد إن شحرور أراد من خلال طرح موضع فتح باب الاجتهاد وإيجاد علماء دين قادرين على الاجتهاد وفق المنهجية العلمية وتتناسب مع التطور والتكنولوجيا في الوضع الراهن وأن يكون هؤلاء العلماء مؤهلين التطرق لمواضيع الفقهية ونبذ بعض الموروثات وتجاوز التراث وعدم الرجوع إلى الخلف، وأيضا يؤكد على عمل ظروف مناسبة لهم من اجل إعادة النظر فيه وبتجديد صلتنا بالتنزيل الحكيم من خلال تقديم قراءة معاصرة مرتبطة بالوضع الراهن.

لذلك نجد شحرور يذهب قائلاً: " ونحن ندعو اليوم إلى القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم، ولآيات الإرث والحجاب والقوامة والتعددية الزوجية والأحكام الحدود كما جاءت، للجهاد والحرب والقتال والغزو.

وأعين تمامًا إننا سنكفر ونكذب، وأن الماضين في دروب الإبائية سيكيلون التهم ذاتها التي نعرفها كما يعرفونها، وسيقيمون الدنيا ويقعدونها، وسيتبعون أهواءهم لأحبا بالحقيقة وبالله ورسوله بل حبا بامتيازاتهم ودفاعا عن وجودهم " (شحرور، ٢٠٠٠، صفحة ١١٨).

وكذلك نجد شحرور يستمر في التأكيد على قراءة النص الديني قراءة معاصرة من أجل فهم التنزيل الحكيم وإعادة تأسيس فقه إسلامي معاصر ويصرح في كتابه " تجفيف منابع الإرهاب " قائلًا: " فالذي يدعي فهم كتاب الله ككل من أوله إلى آخره فهما مطلقًا ولو كان النبي (9) نفسه، إنما يدعى شراكة في المعرفة (شحرور، تجفيف منابع الإرهاب، الصفحات ٢٦-٢٧) ، كما في قوله تعالى: ((وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسَتْ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)) (سورة الرعد : آية ٤٣) .

ويرى شحرور أن التنزيل الحكيم بحاجة إلى تأويل، ويذكر بعض المحاولات لفهم الكتب المقدسة ويعتقدان هذه المحاولات ليس فيها ضرر ولكن ما يضر هو إبقاء التفسيرات ثابتة على عصر وعدم مراعاة اختلاف العصور والأزمنة، إذ يصرح في كتابه القصص القرآني " قراءة معاصرة " قائلًا: " ونحن نعتزف بأن النص محتاج إلى التأويل فلو كان هذا النص لا يحتاج إلى تفسير وفهم لما أخذ من السلف جهدًا في محاولة الفهم واستحضار الروايات في الكتب المقدسة لمحاولة فهمه، ولكن ما يضرنا هو جعل تأويله التاريخي أبدى على فهمه في كل العصور " (شحرور، القصص القرآني قراءة معاصرة، صفحة ١٠٧).

إذ يقوم شحرور بطرح تساؤلات عدة وباحثًا عن إجابات واضحة وصريحة إذ يبدأ قائلًا: " قلنا إن التنزيل الحكيم كينونة في ذاته، فما هو التنزيل الحكيم لنا ؟ أي كيف يقرأ الإنسان والمجتمعات الإنسانية التنزيل الحكيم، وهي نفسها أسيرة السيرورة والسيرورة ؟ وهل يستطيع القارئ، وهو أسير سيروته وصورته، أن يقرأ ويفهم التنزيل الحكيم إلا من خلال سيروته وصورته المتحركة دائما والمتغيرة أبدا ؟ " (شحرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، ٢٠٠٠، صفحة ٥٤).

يجيب شحرور قائلًا: " إن القرن السابع هو غير القرن العاشر وغير القرن العشرين وغير القرن الأربعين، وأهل هذه القرون يختلفون بعضهم عن بعض في مستوى معارفهم وأدواتهم المعرفية ومشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأشكالياتهم المعرفية، وكل سيقراً التنزيل ضمن هذه المستويات والمشاكل والإشكاليات التي تخصه، فيجد فيه أشياء لم يجدها غيره ، ويفهم منه أشياء لم يفهمها غيره وهذا يثبت إن التنزيل يحمل صفة الحياة، وانه كينونة في ذاته، وانه سيرورة وصوررة لغيره، وهذا ما نعنيه دائماً حين نتحدث عن ثبات النص وحركة المحتوى والجدل بين النص والمحتوى " (المصدر السابق، الصفحات ٥٤-٥٥)

ثم يبين لنا إن التنزيل الحكيم يحمل صفة القراءة المعاصرة قائلاً: " إن ما يراه الإنسان وما لا يراه، وما يفهمه وما لا يفهمه في التنزيل الحكيم، تحدده الإشكالية التي هو بصددها، والنظام المعرفي " المستوى المعرفي " المتبع في حل هذه الإشكالية من هنا فان التنزيل الحكيم يحمل دائماً صفة القراءة المعاصرة فأنت حين تقف كقارئ في نقطة معينة من التاريخ، منطلقاً من نظام معرفي معين حاملاً إشكاليات اجتماعية ومعرفية معينة، ستفهم من التنزيل ذي نص اللغوي الثابت أمورا، سيفهم غيرك غيرها مع تغير إحداثياته ومنطقاته، هنا فقط نستعمل المنطق " قوانين العقل " (المصدر السابق، صفحة ٥٥).

لذلك يصرح قائلاً: " من السخف بمكان إن يدافع المرء اليوم عن تطبيق منحرف لآيات الإرث، فرضته سلطة أموية أو عباسية لإبعاد الهامشيين تارة والطالبين تارة، والاسخف إن يتوهم انه بدفاعه هذا إنما يدافع عن الإسلام، ومن المثير للسخرية إن يتمسك المرء اليوم بنظره فوقية إلى المرأة، جاءته من عصور حكمتها الذكورية، كانت فيها المرأة والكلب الأسود والحمار من مبطلات صلاة الرجل، والأكثر إثارة للسخرية، إن يظن بتمسكه هذا انه يتمسك بالكتاب المنزل " (شحرور، ٢٠٠٠، صفحة ١١٤) ، لذلك يجب قراءة النص قراءة تجديدية تتجاوز القراءة التقليدية لدى الفقهاء لأنها أصبحت عاجزة عن حل الإشكالات في الوقت الحاضر قائلاً: " فالنص المحفوظ للرسالة بين دفتي المصحف، وإنما هو نص نظري مجرد، بينما تطبيقاتها العملية خاضعة للجهد الإنساني، وقد حصل تفاعلها الأول مع الواقع في عهد النبوي، الذي يمكن اعتباره التجربة الأولى عن إمكانية تطبيق هذا النص المجرد في العالم المادي المحسوس، لذا فإن النص النظري للرسالة يعبر عن صورة مجردة لها القابلية الآلاف التطبيقات وفق الشروط الزمكانية للمجتمعات وظروفها " (شحرور، ٢٠١٠، صفحة ٣٠).

اختلف مع ما ذهب إليه الباحث عباس شريفة في كتابه (نقض منهجية شحرور) من موقفة من شحرور واتهام شحرور بأن لديه مشكلة مع الفقه ، وعند قراءة الكتاب يتبين لنا أن هذا الكلام غير دقيق ويدين الكاتب نفسه إذ يصرح قائلاً: " إن محمد شحرور يقول إن مشكلتنا تكمن في كتاب من منئي صفحة يعني به (كتاب الرسالة) للشافعي، إذا تجاوزناها، فإن مشكلتنا كلها مع التراث ستحل تلقائياً " (شريفة، صفحة ١٤) ، وهذا الكلام يدل على أن شحرور يتخذ موقفاً من كتاب الرسالة للشافعي وليس من الفقه الإسلامي ككل، وذلك لأن الشافعي عمل على تدوين علم أصول الفقه في فترة زمنية معينة، ولكن شحرور أراد تجديدها بما يتناسب مع تطور المجتمعات الإنسانية، وأيضاً يستمر الكاتب في إدانة نفسه قائلاً: " إن الشافعي لم يزد إلا أن وضع قواعد أصولية لضبط فهم فروع الشريعة، وليس لإعادة إنتاجها من جديد " (المصدر السابق، صفحة ١٥).

ترى الباحثة أن ما طرحه عباس شريفة كلام غير صائب واتهام شحورور بكلام غير صحيح، ولكن شحورور أراد تقديم قراءة معاصرة للفقهاء الإسلامي معتمداً على الرؤية العقلية النقدية للمشكلات، وأن ما يضرنا هو الجمود الفقهي وجعل التأويل التاريخي أدياً على فهمة في كل العصور، ونحن نرى أن حال المسلمين في الوقت الحاضر يحمل الكثير من المشاكل والاختلافات الفقهية، وأصبح الإسلام دين نظري يتجسد فقط على صفحات الكتب، وأصبح البحث عن الإسلام بعيون الشافعي وآخرون وليس بعيوننا نحن في الوقت الحاضر، لذلك أراد شحورور فتح باب الاجتهاد وإيجاد علماء قادرين على الاجتهاد وفق منهجية علمية رصينة تتناسب و التطور الحالي.

وكذلك لا اتفق فيما ذهب إليه الباحث سلمان بن صالح الخراشي في مقالة تحت عنوان (الماركسي محمد شحورور) إذ ترى الباحثة أن الباحث يقوم باقتباس نص من نهاية كلام شحورور عن الفقه ومتجاهلاً مع ما تحدث عنه شحورور في بداية حديثه عن الفقه، وما أراد شحورور الوصول اليه، ويذهب متجاوزاً على شحورور قائلاً: " إن شحورور يزداد في غيه " (الخراشي، صفحة ١١)، عندما يقول: " إن الطرح الذي ينادي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على أساس أن الإسلام هو الموروث من كتب الفقه، وأن حدود الله هي التشريع عيني، هو طرح في فراغ ووهم، لا يمكن أن يكتب له النجاح، وهو من باب مضيعة المال والنفس والوقت، علماً بأن الدولة بدأت تتفصل عن الدين بمفهوم الموروث " (شحورور، الكتاب والقرآن، صفحة ٥٨٧).

ومن خلال هذا النص يتهم الخراشي شحورور بأنه ذا نزوات فقهية، ويرى أن يهاجم الفقه الإسلامي الموروث، ويدعو إلى نبذه.

ولكن نحن نرى عكس ذلك وأن الحقيقة مختلفة تماماً من خلال الرجوع إلى كتاب شحورور (الكتاب والقرآن) إذ يتبين لنا أن شحورور أراد جعل الفقه يواكب التطورات، ويستبدلها بالجامعات ومعاهد البحث العلمي، لأن مشاكل الإنسان المسلم عبارة عن مشاكل يومية يعيشها ويلمسها، فعوضاً عن أن تعرفه بأسبابها الحقيقية (منهج البحث العلمي الموضوعي) ، حولتها إلى قوى غير مرئية، لذلك أصبح الإنسان مقهوراً جاهلاً قانعاً بكل شيء إلى يومنا هذا، وأصبح الدعاء المشهور القديم الجديد هو (اللهم لا تسلط علينا بذنوبنا من لا يخافك ولا يرحمنا) وهذا ادعاء إنسان مفلس مستسلم قانع بأن أمور قيادته خرجت من بين يديه إلى الأبد. وهذه الأطروحة شيطانية خادعة، فكما حلت مصيبة بالمسلمين يقول لنا مشايخنا هذه ذنوبكم لأنكم ابتعدتم عن الله كما لو كان المسلمون هم المذنبون الوحيدون في الأرض (المصدر السابق، صفحة ٥٨٧).

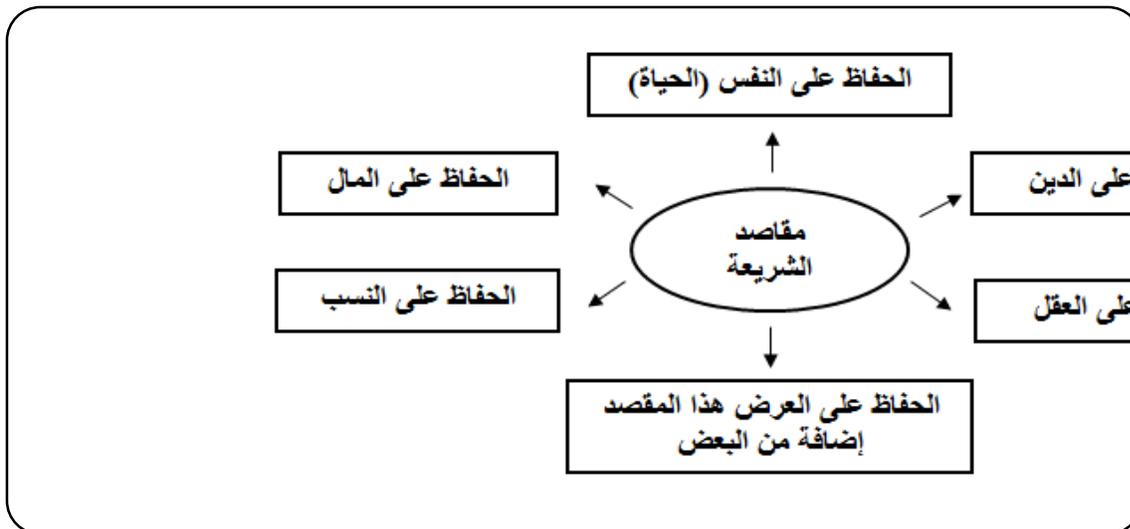
ويستمر شحورور قائلاً ليتني أرى من يذكر لي عالماً واحداً في الرياضيات أو الفيزياء أو الفلك ظهر خلال أربعة قرون من حكم الدولة العثمانية وبالمقابل كان في كل بلد عشرات المشايخ والفقهاء والمتصوفة دورهم أساسي في

تخدير الناس وإبعادهم عن المشاكل المباشرة وأعدائهم الحقيقيين (المصدر السابق، صفحة ٥٨٧). ومازال ورثة المسلمين ما يسمى بالإسلام حسب زعمهم وأن وجودهم هو يحجب الفكر النقدي عن الناس (المصدر السابق، صفحة ٥٨٧). ومانحن إلا أمة مهزومة ورتنا فكرا نظن أنه فكر إسلامي أصيل. وما هو إلا تفاعل تأريخي بحت، ونعيش حياة مادية معاصرة ونعرف ماذا يوجد في العالم فأصبحنا نعيش في شخصية مزدوجة مهزومة نبحث عن ذاتنا في الفكر الفلسفي الموروث وفيما يسمى بالحجاب الشرعي، وهذه المشكلة غير قابلة للحل إلا إذا أعدنا النظر في الفكر الفلسفي السلفي الموروث كاملا، وأن نكون قادرين على أن نفقه لأنفسنا. وأن أي طرح مبني على الإسلام هو الموروث من كتب الفقه. هو طرح في فراغ ووهم ولا يكتب له النجاح ومضيعة الوقت والمال (شحرور، الكتاب والقرآن، صفحة ٥٨٨).

رابعا: مفهوم المقاصد الشرعية عند شحرور .

تطرق شحرور إلى المقاصد الشرعية، ويبين لنا موقفة من هذه المقاصد، وكيفية تجديدها، وجعلها تتناسب مع الواقع الحاضر، لذا يعمل على تجديد هذه المقاصد، وكذلك إضافة مقاصد جديدة لها، و من أجل توظيف فكرته أخذ يفصل في كل مقصد من هذه المقاصد، باحثا عن مضامين داخل هذه المقاصد، لكي يصل إلى نتائج ومن خلال ما توصل إليه يتخذ موقفا في الرد على الفقهاء .

مخطط يوضح المقاصد الشرعية



(١) الحفاظ على النفس (الحياة)

يرى شحور من الأخطاء الجسيمة التي أرسلها الفقهاء علماء العقيدة إن عمر الإنسان محتوم ورزقه مقسوم وعمله مرسوم ، مكتوب عليه وهو في بطن أمه شقي أم سعيد، وأنه لو اجتمعت الإنس والجن على أن يزيدوا في عمره زيد دقيقة واحدة ، وعلى أن ينقصوا من عمره أحد دقيقة واحدة ما استطاعوا (شحور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢١٦).

وفي هذا الصدد يضرب لنا شحور مثالا قائلاً إن جميع من قضى نحبه في هيروشيما وناكازاكي، من أطفال ونساء وشيوخ يزيد عددهم على مئتي ألف إنسان بسبب القصف، وإنما ماتوا لأن أجلهم انتهى، وأن جميع من شوهه إنما كان مكتوباً عليهم منذ الولادة، هذا لا يقبله عاقل من جانب، ولا يتناسب مع ما جاء في التنزيل الحكيم من جانب آخر (المصدر السابق، صفحة ٢١٦).

ويستدل بقوله تعالى : ((وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا)) (آل عمران : آية ١٤٥) (آل عمران : آية ١٤٥) ، وإنما سمي سبحانه الموت فيها " كِتَابًا مُؤَجَّلًا " لأن كتاب الموت فيه الشروط التي يتأجل حدوث الموت لحين اكتمالها، كما أن للموت كتاباً، كذلك لكل شيء في الكون كتاب، فللمطر كتاب وللزلازل كتاب، وللبراكين كتاب (شحور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٦٢) ، وهذا المعنى قوله تعالى [لكل أجل كتاب] (سورة الرعد: آية ٣٨).

ويرد شحور على الفقهاء على زعمهم أن الأعمار ثابتة ، ويرى أن هنالك شروطاً قد تؤجل الموت قائلاً في هذا الصدد " إن عدم ثبات الأعمار، التي يزعم ثباتها السادة الفقهاء، يوضح لنا عدالة الحكم على القاتل بالقتل، ويبين لنا سبب المكانة الرفيعة التي أعطاها الله للذين دفعوا ما بقي من عمرهم ثمناً لأداء شهاداتهم إن كانت حقاً وصدقاً " (شحور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٦٢). ويستمر شحور لبيان موقفة الداعم على أن الموت كتاب مؤجل حتى تتحقق شروط بمعنى يمكن الإنسان أن يؤجل موته ويطيل الأعمار إذن النتيجة التي يجب إن نصل إليها إن عمر الإنسان غير ثابت وإنما متغير، لذلك نجد شحور في كتابه (الكتاب والقرآن) يضيف قائلاً: " فمثلاً عندما تقدم طب الأطفال والنظافة العامة، خفت وفيات الأطفال بنحو ملحوظ وألغيت بعض الأمراض السارية، وعندما تقدم طب القلب والعمليات الجراحية أصبحت فرص النجاة من أمراض كانت سابقاً لا أمل من النجاة منها كثيرة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع متوسط الأعمار في هذا المضمار فكما زاد تقدم البلد في الطب والنظافة وفي تطبيق قواعد السلامة في العمل وفي الحياة العامة، ارتفع متوسط الأعمار فيه " (شحور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٦٢). أما عن الأرزاق يبين شحور أن السادة الفقهاء قرأوا قوله تعالى: ((وَفِي السَّمَاءِ

رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ)) (سورة الذاريات: آية ٢٢) ، فظنوا أن أرزاق الناس - جماعات وأفراداً - محددة سلفاً، ويقرر شحور بصحته لكن على صعيد الجماعات الإنسانية في هذا السياق إذ يقول " وهذا صحيح على صعيد الجماعات الإنسانية إن نحن فهما الآية بمعنى الجمع الكلي، لكنه غير صحيح على صعيد الأفراد، لأن الآية تتحدث عن الجماعة الإنسانية بمعنى الجمع " (شحور، تجفيف منابع الإرهاب، الصفحات ٢٦٢-٢٦٣)، ويضيف شحور قائلاً: " إن أرزاق الناس لها مصدر أن تأتي منهما : الأول خيرات الطبيعة من نبات وحيوان ومعادن، والثاني العمل إما خيرات الطبيعة من طعام وشراب وأنعام فأساسها الماء، ولهذا سمي سبحانه المطر وهذه الآية رزقاً، وهو يأتي من السحاب في السماء الدنيا تماماً " (شحور، الكتاب والقرآن، صفحة ٤١٦)، كما في قوله تعالى: ((وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا)) . وأن قواعد التنظيم الاجتماعي المتحضر بأن الناس تمارس عملاً واحداً في معاشها فهناك مجال الزراعة وهناك مجال الصناعة وهناك مجال الخدمات، كل هذه الأعمال هي مجال الحياة ولا خروج عنها (شحور، الكتاب والقرآن، صفحة ٤١٧). لذا قال تعالى: ((قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ)) (سورة الزخرف : آية ٣٢)، ويبين شحور مفهوم التسخير من قوله تعالى: ((لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةً رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ)) فالذي يزرع مسخر لإطعام الذي يعمل في المصانع والطبيب مسخر لكي يعالج العامل والفلاح، والعامل مسخر لكي ينتج للفلاح والطبيب، والمعلم مسخر لكي يعلم أبناء هؤلاء وهكذا دواليك حيث لا يمكن لأي تجمع حضاري متقدم أن يعيش إلا على أساس تخصص المهن وطرق المعاش بحيث إن كل صاحب عمل مسخر لخدمة الباقين " (شحور، الكتاب والقرآن، صفحة ٤١٧) ، وما دام التسخير عمل له مقابل، فإن الرزق مرتبط بنوع العمل الذي يقوم به الفرد والجهد الذي يبذله (المصدر السابق، صفحة ٢١٧). أما الأعمال بحسب السادة الفقهاء مرسومة محتومة لا مناص للإنسان إلا أن يفعلها، فالقول بهذا يجرح العدل الإلهي حين يعاقب رجلاً على ارتكاب إثم مكتوب عليه بالأصل ولا يبقى ليوم الحساب بما فيه من ثواب وعقاب، ولا يتناسب مع عشرات الآيات في التنزيل التي ترتبط مصير الإنسان في الآخرة بأعمال في الدنيا (شحور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٦٣).

(٢) الحفاظ على الدين

يقصد شحور بالدين بقوله: " ذلك المنهاج التشريعي الراسم للسلوك الإنساني الذي أنزله تعالى وحياً على قلب نبيه المصطفى " (شحور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٦٣). فالله تعالى يقول: " من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها " (شحور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٦٦). لقد اشترط تعالى الرضي تطوعاً واختياراً مع الإيمان، ونهى عن الإكراه في قوله تعالى: ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)) (سورة البقرة : آية ٢٥٦).

وأشد أنواع الإكراه هو الإكراه في الدين، وهو إكراه الإنسان على تبني عقيدة وإيديولوجيا يريدها، والنبي (9) خلق جواً عاماً ضد الأصنام قبل تحطيمها في الأماكن العامة، ولكنه لم يدخل بيت أحد ليجتهد ماذا يوجد فيه، ولم يكره أحداً على أداء شعائر الإيمان، وهذه الآية هي من تعاليم الرسالة المحمدية، وضمن للإنسان حريته في اختيار دينه وعقيدته، وهذا لا يتعارض مع آيات القتال والسيوف حيث تدخل هذه الآيات في القصص القرآني لا في الرسالة العالمية (شحرور، تجفيف منابع الإرهاب، الصفحات ٢٦٦-٢٧٠)، ثم نجد شحرور يطرح سؤالاً ثم يجيب عليه قائلاً: هل قتل المرتد يدخل ضمن بند الحفاظ على الدين؟ إذ نجد شحرور يجيب عن هذا السؤال قائلاً: " أما قولهم إن قتل المرتد هو للحفاظ على الدين، فهي حالة إقصائية تماماً للآخر، ولا يوجد ملة في الأرض سماوية أو غير سماوية تحكم بالموت على الخارج منها إلا في الفقه الإسلامي الموروث " (المصدر السابق، صفحة ٢٦٧). لذلك يستبدل شحرور هذا البند ببند آخر يطلق عليه الحفاظ على الحرية لاختبار عند الإنسان وحمائتها، ثم نرفعه بحيث يصبح هو البند الأول في مقاصد الشريعة ثم يضيف قائلاً: " فالحرية هي القيمة العليا وهي المقصد الأول من مقاصد الشريعة الذي لا يتقدمه ولا يعلو عليه أي مقصد آخر والحرية هي كلمة الله العليا للناس جميعاً، وفيها تتحقق عبادته الناس لله في الحياة الدنيا، وليس عبوديتهم له لأن العبادية هي المطلوبة من الناس وليس العبودية (شحرور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٦٧) ، وذلك في قوله تعالى: ((وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)) (سورة الذاريات : آية ٥٦)

٣) الحفاظ على العقل

يرى شحرور أن مقاصد الشريعة تدعونا إلى الحفاظ على العقل، بطرح شحرور تساؤل: أي عقل هذا الذي يأمرنا بالحفاظ عليه؟ يجيب عن ذلك بالتفريق بين العقل الفطري والعقل المكتسب إذ يبين لنا ماذا يقصد بالعقل الفطري قائلاً: " ملكه الإدراك الأولى التي تولد مع الإنسان، فيميز معها البديهيات التي لا يحتاج في تمييزها إلى خبرات طوال وتجارب معقدة كالتمييز بين التمرة والجمرة، ونعني به الإدراك الفؤادي أي الإدراك المشخص وإزالة التناقض بين الاسم والمسمى " (شحرور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٧١)، أما العقل المكون المكتسب: " هو ذلك الجانب الذي صقلته الخبرات وشحذته التجارب وصار أداة صالحة لاستنباط النتائج من المقدمات " (المصدر السابق، الصفحات ٢٨٢-٢٨٣)، فإن غاب الجانب الفطري عند الإنسان صار معاقاً معزولاً عن العالم الخارجي أو مجنوناً، وإن غاب جانب العقل المكون المكتسب عنه صار غيباً أحمق (المصدر السابق، صفحة ٢٨٣). ثم يتساءل: أي عقل هذا الذي يريدها السادة العلماء الأفاضل أن نحافظ عليه؟ يجيب شحرور قائلاً: " إن المتأمل لا يحتاج إلى عناء ليكشف إن الدعوة للحفاظ على العقل دعوة نظرية صاغوها للتصوير فقط " (المصدر السابق، صفحة ٢٨٣). إما في الإسلام فلا يعد العقل مصدرًا من مصادر الفقه الإسلامي عند فقهاء الشريعة لأنه لا يحقق

العدالة والمثالية في القانون ذاته، لأن العقول البشرية تتفاوت في إدراكها للأمور (المصدر السابق، صفحة ٢٨٣). ولكن الحقيقة إن العقل وحدة تدرك الأشياء، ويتم تمييز الخطأ من الصواب، ويمكن التقريب بين الحق والباطل، وبالعقل وحده يصح التكليف وتقوم المساءلة (المصدر السابق، صفحة ٢٨٣).

نجد أن هذه الفكرة متداولة في الفلسفة الإسلامية وهي ليس بجديدة عند شحرور، إذ ثمة طرحها عند الغزالي في كتابه (إحياء علوم الدين) بقوله: (إن العقل منبع العلم ومطلعة وأساسه) (الغزالي، إحياء علوم الدين، الصفحة ٦٤)، وبقوله: (هو الذي يميز الخطأ من الصواب وبين الحق والباطل) (الغزالي، مشكاة الأنوار، الصفحة ٧٤)، على الرغم من ذلك يرى أن العقل عاجز عن الوصول للحقيقة لأن العقل لا يتجاوز حدود هذا العالم إلى العالم الآخر. (محمود حمدي، المنهج الفلسفي بين الغزالي وديكارت، الصفحة ٨٩) (محمد الكبيسي، نظرية العلم عند الغزالي، الصفحة ١٧٠).

٤) الحفاظ على المال :

يرى شحرور أن الإنسان يحافظ على ماله بحكم طبيعته وفطرته إذ يقول: " نحن مع هذا البند الثاني من بنود مقاصد الشريعة إمام خلط عجيب بين الفطرة التكوينية والتكليف التشريعي، وهو خلط يثير الدهشة ويستدعي المرارة السخرية في آن معاً " (المصدر السابق، صفحة ٢٦٥)، وقوله تعالى: ((وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا)) (سورة الفجر : آية ٢٠)، فإن السعي نحو الحفاظ على الحياة لا يكتمل إلا بالمحافظة على المال، وحب المال فرع من فروع غريزة التملك الفطرية لدى الإنسان (شحرور، تجفيف منابع الإرهاب، الصفحات ٢٥٥-٢٥٦).

الحفاظ على النسب والعرض :

يذهب شحرور إلى بيان مفهوم النسب قائلاً: " النسب هو تلك العلاقة المادية من جانب والمعنوية من جانب آخر التي تربط الإنسان الذكر العاقل صعوداً بأبيه وأعمامه وأجداده وبأمه وأخواله وأجداده، وتربطه نزولاً بأبنائه وبناته وأحفاده وأسباطه وبأزواج هؤلاء وأولئك جميعاً (المصدر السابق، صفحة ٢٩١)، قوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)) (سورة الفرقان : آية ٥٤). لذلك النسب نظام اجتماعي يتحدد فيه انتماء الإنسان وولأوه، تربطهم صلة الدم التي سماها سبحانه نسباً، وقد يتبع الأم حينها كما كان سائداً في العشائر والقبائل البدائية وكما عند اليهود، ويتبع الأب حينها كما هو عند العرب (شحرور، تجفيف منابع الإرهاب، صفحة ٢٩٢). يبين شحرور موقفة من التبني قائلاً: " إننا حين دعونا إلى اعتماد نظام التبني في أكثر من موضع من كتبنا كحل إنساني لمشكلتين: مشكلة التوقف إلى الإنجاب عند أهل العقم ولعقر، ومشكلة اللقطاء

المنبوذين الذين تخص بهم دور رعاية اللقطاء وحين نجد الدعوة إلى ذلك هنا يستكشفون النزول الحكيم في حكمة بأن التبني نعمة، لكن السادة الفقهاء الأفاضل حين يحرّمونه يستشهدون بفقّه تراثي " (المصدر السابق، صفحة ٢٩٤). ويبيّن موقفه أيضا من تحريم التبني قائلاً: " إما تحريماً لتبني فهو مضيعة حقيقية للإنسان ولاسيما للقطاء الذين يعيشون بلا نسب وتحت وطأة نظرة المجتمع لهم وخاصة المجتمعات المتخلفة البدائية كمجتمعاتنا " (المصدر السابق، صفحة ٢٩٤)، إما العرض فهو كرامة الإنسان وسمعته بين الناس و موضع فخره واعتزازه (المصدر السابق، صفحة ٢٩٤).

الخاتمة

أهم النتائج التي توصل إليها البحث

١. نستنتج أن شحورر أراد من خلال مفهوم التجديد أن يقدم لنا قراءة جديدة تخترق الأصول الفقّه (الثوابت) لأننا اليوم نعيش مرحلة مابعد الرسالات ، أي الإنسانية لاحتجاج إلى أي رسالة أو نبوة، بل نحن قادرون على اكتشاف التشريع بأنفسنا دون الرسالات.
٢. نجد أن شحورر ينفرد من التراث والتراثيون لأنه يرى أنهم عملوا على بناء نظرية فقّهية ذات أسس فاسدة وباطلة علمياً ومنطقية ، وكذلك عدم مراعاتهم أبسط قواعد البحث العلمي والمناهج الحديثة المتطورة حسب الزمان والمكان والأرضية المعرفية.
٣. يرفض شحورر المرجعية الفقّهية القديمة وتقليد السلف وتوظيفهما في خدمة أي مشروع وسياسي ، والسبب ذلك وجود إشكالات مهمة في الحياة الإنسانية بحاجة لحلول وهذه لها جذور من التراث التقليدي ، وأن هذا التراص يرفض كل محاولة تجديده نقدية.
٤. يؤكد شحورر أن التنزيل الحكيم بحاجة إلى تأويل وأن بعض محاولات التأويل ليس فيها ضرر، ولكن ما يضرنا هو جعل تأويله التاريخي أبدياً على فهمه في كل العصور.
٥. يؤكد شحورر بأن الرسالة المحمدية تميزت بالعالمية، لأنها شاملة وخاتمة الرسالات الإلهية، وشمولها كل جوانب التشريع وصالحة للجميع العصور والأزمنة المختلفة وبالرحمة لأنها تميزت عن التشريعات السابقة بالرحمة في تخفيف العقوبات وحد القتل والخاتمية لأنها خاتمة الرسالات السماوية وختمت المحرمات بنحو نهائي في الرسالة المحمدية وأغلق باب التحريم نهائياً.

المصادر

القرآني الكريم

- ١- محمد شحرور: *نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلامي*، سوريا، الأهالي للطباعة، ٢٠٠٠.
- ٢- محمد شحرور: *الكتاب والقرآن، الأهالي للطباعة*، سوريا، ط١، ١٩٩٠.
- ٣- محمد شحرور: *القصص القرآني قراءة معاصرة*، دار الساقى، بيروت، ط١، ٢٠١٥.
- ٤- محمد شحرور: *دليل القراءة المعاصرة للتتزيل الحكيم*، دار الساقى، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
- ٥- محمد شحرور: *تجفيف منابع الإرهاب، الأهالي للطباعة*، سوريا، ط١، ٢٠٠٨.
- ٦- محمد شحرور: *الدين والسلطة قراءة معاصرة للحاكمة*، دار الساقى، بيروت، ط١، ٢٠١٠.
- ٧- عباس شريفية: *نقض منهجية شحرور، مؤسسة رؤية للثقافة*، تركيا، ط١، ٢٠١٨.
- ٨- سليمان بن صالح الخراشي: *الماركسي محمد شحرور، مقال منشورة في شبكة صيد الفوائد*، سوريا، ب-ت.
- ٩- الغزالي: *إحياء علوم الدين*، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- ١٠- الغزالي: *مشكاة الأنوار*، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ب-ت.
- ١١- محمد حمدي زقزوق: *المنهج الفلسفي بين الغزالي وديكارت*، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٧٤.
- ١٢- محمد محمود الكبيسي: *نظرية العلم عند الغزالي*، بيت الحكمة، العراق، ط١، ٢٠٠٢.